

المضي قُدماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الوطنية:

تقييم مستقل لتقارير الاستعراض الوطني الطوعي المقَدّمة إلى منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية  
المستدامة في العام 2021

الطبعة السادسة في سلسلة سنوية أُعدت بتكليف من منظمات المجتمع المدني

## الشكر والتقدير

أعدت هذا التقرير مسؤولة الأبحاث وإدارة المعرفة في منظمة كندا للتعاون (CooperationCanada) آنا دي أوليفيرا (Ana de Oliveira). ويتضمن هذا التقرير تحليلات أجراها نيكولاس سوتيجو (Nicolas Sautejeau، مسؤول السياسة والدعوة في منظمة العمل من أجل التنمية المستدامة)، الذي استعرض 17 تقريراً من تقارير المجتمع المدني المتعلقة بالاستعراض الوطني الطوعي. ويتضمن التقرير أيضاً مدخلات من بهتر موسكيني (Bihter Moschini، كبير مسؤولي الأبحاث والبرامج في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية) وماري جوزيه سعادة (Marie José Saade، مسؤولة الأبحاث والبرامج في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية)، اللتين استعرضتا تقارير الاستعراض الوطني الطوعي الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، يحتوي التقرير مدخلات من خافيير سوراسكي (Javier Surasky، منسق منطقة في الحوكمة لأبحاث التنمية، في مركز التفكير الاستراتيجي الدولي Centro de Pensamiento Estratégico Internacional، CEPEI)، الذي استعرض تقارير الاستعراض الوطني الطوعي الخاصة بأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وكذلك تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الخاص بإسبانيا. كما وقعت على عاتق فريق من الباحثين في المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) مسؤولة استعراض تقارير الاستعراض الوطني الطوعي الفرنسية و11 تقريراً للاستعراض الوطني الطوعي بالإنجليزية. ولقد ضمّ الفريق كل من إليونورا بوناتشورسي (Eleonora Bonaccorsi، مسؤولة مشاريع مبتدئة في بيئة عمل جنيف 2030 Geneva 2030 Ecosystem) وإيلينا كوسولابوفا (Elena Kosolapova، محررة محتوى في مركز المعرفة لأهداف التنمية المستدامة لسياسة تغيير المناخ، متعاقد مستقل). ونفذ هذا التقرير أيضاً بدعم من الباحثين والمتدربين في منظمة كندا للتعاون كارمن روشيت (Carmen Rochette) وسارثاك شيفام شارما (Sarthak Shivam Sharma). ويأتي هذا التقرير السادس من نوعه بعد [التقارير السابقة](#) الصادرة عن منظمة كندا للتعاون للأعوام 2017 و2018 و2019 و2020 والتقرير الصادر عن شبكة بوند (Bond) في العام 2016 بعنوان [المضي قدماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الوطنية: التجارب والتوصيات من العام 2016](#).

وجّهت لجنة توجيهية بقيادة منظمة كندا للتعاون الإعدادات لهذا التقرير. ولقد ضمت الأفراد والمنظمات التالية: شيني جود سلفارتنام (Sesheeni Joud Selvaratnam) من أكشن إيد (ActionAid) الدنماركية، وأولي هنمان من منظمة العمل من أجل التنمية المستدامة، وبهتر موسكيني من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وأليس وايت هيد (Alice Whitehead) من شبكة بوند وخافيير سوراسكي من مركز التفكير الاستراتيجي الدولي، وأنا دي أوليفيرا من منظمة كندا للتعاون وجوزيفينا فيليغاس (Josefina Villegas) من شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية (CSO Partnership for Development Effectiveness) وديبيردي دي بوركا (Deirdre de Burca) من شبكة فوروس الدولية (Forus International) وكارولين لويز أوتيسن (Caroline Louise Ottesen) من مؤسسة فوكس العالمية (Global Focus)، ولين واغنر (Lynn Wagner) من المعهد الدولي للتنمية المستدامة، وليلي تشو (Lilei) من منظمة أنقذوا الأطفال (في المملكة المتحدة)، وأيساتا ندياي (Aissata Ndiaye) من منظمة سايت سايفرز (Sightsavers) وأريليس بيلوريني (Arellys Bellorini) من منظمة الرؤية العالمية (World Vision International).

وعلى الرغم من استعراض الكثيرين للتقرير والتعليق عليه، يتحمل فريق البحث المسؤولية عن أي أخطاء وإغفالات واردة فيه.

\* \* \*

أعدّ هذا التقرير بدعم مالي أو عيني من المنظمات التالية:

أكشن إيد (الدنمارك)، ومنظمة العمل من أجل التنمية المستدامة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، وشبكة بوند، ومركز التفكير الاستراتيجي الدولي، ومنظمة كندا للتعاون، وشراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية، وشبكة فوروس الدولية، ومؤسسة فوكس العالمية، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، ومنظمة أنقذوا الأطفال (المملكة المتحدة)، ومنظمة سايت سايفرز، ومنظمة الرؤية العالمية.

اقتباس هذه الوثيقة:

دي أوليفيرا، أنا، (2022). المضي قُدماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الوطنية: تقييم مستقل لتقارير الاستعراض الوطني الطوعي المقدم إلى منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في العام 2021. أوتاوا: منظمة كندا للتعاون.

منظمة كندا للتعاون، جادة ماك آرثر 39، أوتاوا، ON K1L 8L7

© منظمة كندا للتعاون

رقم تسجيل المؤسسة الخيرية: 11883 0439 RR0001

رقم المنظمة: 2-034565

التصميم: [www.NickPurserDesign.com](http://www.NickPurserDesign.com)

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي الدولي CC BY-NC 4.0 (نسب المُصنّف - غير تجاري).

إنّ الآراء المعبر عنها في هذا التقرير التعاوني لا تمثل بالضرورة آراء أعضاء اللجنة التوجيهية المعنيين أو ممولي هذا التقرير.

## النقاط الرئيسية

دخلت الخطة الممتدة على خمسة عشر عامًا والمعدة من أجل الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة عامها السادس في العام 2021. وبينما يواصل العالم تصديده لآثار جائحة كوفيد-19 المدمرة، نأمل أن يفني رؤساء الدول والحكومات بالتزاماتهم بعقد من العمل لتحقيق خطة التنمية المستدامة للعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها مع ضمان عدم إغفال أحد. وخلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في أيلول/سبتمبر 2021، قدّم الأمين العام تقرير خطتنا المشتركة كروية حول مستقبل التعاون العالمي ودعوة لإنعاش التعددية بطريقة شاملة ومتشابهة وفعالة. وفي سياق الاستمرار في الاستجابة إلى جائحة كوفيد-19، ثمة حاجة ملحة إلى أن تسرّع الحكومات الإجراءات وتعزز التغيير التحويلي لتحقيق تعافٍ عادلٍ. ولذلك، تبقى مبادئ خطة العام 2030 التحويلية وخريطة الطريق العالمية التي قدّمتها أهداف التنمية المستدامة مهمة جدًا لتحقيق المساواة والاستدامة في عملية بناء مستقبل أفضل.

واستعرضت منظمات المجتمع المدني على مدى السنوات الست الماضية التقارير التي تقدّمها الحكومات إلى منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتشير تقارير الاستعراض الوطني الطوعي التي قدّمتها الحكومات كجزء من عمليات المتابعة والاستعراض إلى حالة تنفيذ خطة العام 2030 على المستوى الوطني. فمن المفترض أن تُعدّ تقارير الاستعراض الوطني الطوعي عبر عمليات شاملة وتشاركية وأن تشكل مصدرًا للمعلومات حول الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات في التنفيذ، وأن توفر أساسًا للتعلم من الأقران والمساءلة على المستوى العالمي.

وتهدف الطبعة السادسة من تقرير المضي قدمًا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الوطنية هذا إلى تقديم رؤى وتوصيات مفيدة لإثراء هذه المناقشات والمساعدة في توجيه عملية تحسين التنفيذ وتقديم التقارير. وتُظهر تقارير الاستعراض الوطني الطوعي الـ42 المقدّمة إلى منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في العام 2021، بالإضافة إلى تحليل 17 تقريرًا من تقارير المجتمع المدني المتعلقة بالاستعراض الوطني الطوعي اتجاهات إيجابية ومقلقة على حدّ سواء. ومن هنا، يغطي التقرير جميع جوانب تنفيذ خطة العام 2030 من خلال دراسة ترتيبات الحوكمة والآليات المؤسسية وإشراك الجهات المعنية ذات الصلة والسياسات ووسائل التنفيذ وتقديم التقارير. وتُعرض في هذه الطبعة النتائج الرئيسية ودراسات الحالة للممارسات الجيدة وأفضل الممارسات الناشئة والتوصيات.

ونسلط الضوء هنا على الرسائل الرئيسية الناتجة عن تحليل تقارير الاستعراض الوطني الطوعي للعام 2021. وقد رُفّمت الرسائل بغية تسهيل الرجوع إليها بدلًا من ترتيبها بحسب الأولوية، وهي مفصلة بشكل أكبر أدناه.

1. أفاد عدد أقلّ من البلدان عن إشراك جهات فاعلة من غير الدول في ترتيبات الحوكمة من أجل التنفيذ مقارنة بالسنوات السابقة في ما يتعلق بنهج المجتمع بأكمله. وعلى الرغم من رجوع المزيد من البلدان إلى العمليات الرسمية لإشراك الجهات المعنية ذات الصلة، سجّل تراجعٌ في تقديم التقارير حول إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول في عملية الاستعراض الوطني الطوعي وحول المشاورات لتحديد الأولويات الوطنية وآثار جائحة كوفيد-19 على إشراك الجهات المعنية ذات الصلة.
2. لا تزال تقارير الاستعراض الوطني الطوعي متكتمة حول تقلص الحيز المدني على الصعيد العالمي وحول الهجمات المستمرة على المدافعين عن حقوق الإنسان والمدافعين عن البيئة، في حين تُبرز تقارير عدّة من المجتمع المدني كيف باتت هذه المسألة تشكل مشكلة.

3. أبلغ عدد أقل من البلدان عن إجراء تقييمات أساسية وتقييمات للفجوات واختيار الأولويات الوطنية ودمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات الوطنية واختيار الغايات والمؤشرات الوطنية لتوجيه عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لذا، يتعين على الجهات التي تقدم التقارير بصورة متكررة الاستمرار في تقديم معلومات حول هذه المسائل والامتثال للمبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير التي وضعها الأمين العام.
4. لوحظ تحسن في اهتمام تقارير الاستعراض الوطني الطوعي للعام 2021 بالمبادئ التحويلية لخطة العام 2030 (أي حقوق الإنسان، والشمولية، وعدم إغفال أحد، والحدود الكوكبية، والمسؤولية بين الأجيال). غير أنه لوحظ تراجع في ما يتعلق بتقديم التقارير عن أهداف التنمية المستدامة.
5. أظهر تقديم التقارير عن الروابط بين خطة العام 2030 والاتفاقات الدولية ذات الصلة نتائج متباينة، إذ أشارت معظم البلدان إلى الالتزامات المتعلقة بالمناخ، في حين ركزت بشكل محدود على الاتفاقات المتعلقة بتقديم المساعدة الدولية الفعالة. وقد كشفت تقارير استعراض وطني طوعي إضافية عن تحليل للسياسات المحلية والخارجية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، على الرغم من تركيز عدد أقل من البلدان على اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة كإطار توجيهي لتنفيذ خطة العام 2030.
6. ظهر اتجاه إيجابي في عملية تقديم التقارير عن مبدأ عدم إغفال أحد، مع تسجيل ارتفاع فيها في ما يتعلق بتحديد المجموعات التي أُغفلت وإدماج مبدأ عدم إغفال أحد في السياسات والخطط الوطنية وتحديد آثار كوفيد-19 على أكثر الفئات ضعفاً. غير أنه لا تزال التحديات من حيث توافر البيانات ومستوى التفاصيل وجودة المعلومات المقدمة حول مبدأ عدم إغفال أحد قائمة.
7. قدم عدد أكبر من البلدان تقارير عن مساهمات الجهات الفاعلة من غير الدول في تنفيذ خطة العام 2030، وظهر اتجاه إيجابي مستمر يتعلّق بالاعتراف بدور المجتمع المدني.
8. تواصلت البلدان تقديم المعلومات باستمرار حول معظم جوانب تنفيذ خطة العام 2030. غير أنه لوحظ تراجع في أنشطة التوعية والميزنة.
9. بدأ يظهر اتجاه تنازلي يتعلّق بالبلدان التي تقدم معلومات عن توافر البيانات، فقد أبلغ عدد أقل من البلدان عن استخدام البيانات غير الرسمية لاستكمال المعلومات لتقارير الاستعراض الوطني الطوعي مقارنة بالسنوات السابقة. وبالمثل، قدم عدد أقل من البلدان تقارير عن عمليات المتابعة والاستعراض الوطنية والإقليمية والعالمية.
10. سُجّل انخفاض في ما يتعلّق بتقديم التقارير عن معظم مكونات المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير التي وضعها الأمين العام مقارنة بالسنوات السابقة. غير أنه في ما يتعلق بالمجالات التي قدمت البلدان تقارير عنها، شملت معظم هذه التقارير جميع المعلومات المطلوبة.

1. أفاد عدد أقل من البلدان عن إشراك جهات فاعلة من غير الدول في ترتيبات الحوكمة من أجل التنفيذ مقارنة بالسنوات السابقة في ما يتعلق بنهج المجتمع بأكمله. وعلى الرغم من رجوع المزيد من البلدان إلى العمليات الرسمية لإشراك الجهات المعنية ذات الصلة،

سُجِّل تراجعٌ في تقديم التقارير حول إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول في عملية الاستعراض الوطني الطوعي وحول المشاورات لتحديد الأولويات الوطنية وآثار جائحة كوفيد-19 على إشراك الجهات المعنية ذات الصلة.

عكست تقارير الاستعراض الوطني الطوعي للعام 2021 مسار الاتجاه التصاعدي في ما يتعلّق بالإدماج الرسمي للجهات الفاعلة من غير الدول في ترتيبات الحوكمة. ففي حين أشار 70% من الدول إلى هذا الإدماج في كل من عامي 2019 و2020، انخفضت هذه النسبة إلى 64% في العام 2021. وعلى الرغم من تقديم بعض البلدان التقارير بشكل متكرّر، ينبغي عليها الاستمرار في تقديم هذه المعلومات لأنها ما زالت ضمن المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير التي وضعها الأمين العام. وبالمثل، انخفض أيضًا ذكر عملية الإشراك عبر إما المجالس/اللجان الرئيسية أو مجموعات العمل الفنية، ما يُعتبر تحوّلًا سلبيًا في ما يتعلق بالفرص المتاحة للجهات الفاعلة من غير الدول للإسهام في التوجيه والتنسيق الاستراتيجيين. ومن ناحية أخرى، ازدادت التقارير عن إشراك الجهات المعنية ذات الصلة المتعدّدة خارج نطاق ترتيبات الحوكمة، إذ قدّم 67% من البلدان (مقابل 47% في العام 2020) تقريرًا عن العمليات الرسمية لإشراك الجهات المعنية ذات الصلة، مثل منظمات الجهات المعنية ذات الصلة المتعدّدة أو مجالس الشباب أو الفعاليات السنوية. غير أنّ المعلومات المقدّمة في تقارير الاستعراض الوطني الطوعي لا تقيّم جودة العمليات الرسمية لإشراك الجهات المعنية ذات الصلة المتعدّدة. وبالتالي، يجب على الدول وضع مؤشرات لقياس مدى إشراك الجهات المعنية ذات الصلة من غير الدول على المستوى الوطني.

أمّا في ما يتعلّق بالإشراك في عملية الاستعراض الوطني الطوعي، فقد أشار عدد أقلّ من البلدان (83%) التي قدمت تقريرًا كاملاً عن الاستعراض الوطني الطوعي في العام 2021 إلى إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول إلى حدّ ما لإعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي، بعد أن كانت نسبتها 98% في العام 2020. ولم تُدرج بشكل مباشر الجهات الفاعلة من غير الدول في صياغة تقارير الاستعراض الوطني الطوعي أو تقديم مدخلات خطيّة دائمًا ضمن مقدّمي التقارير للعام 2021. كما وانخفضت نسبة البلدان التي تقدّم معلومات متعلّقة بالمشاورات حول إعداد الاستعراض الوطني الطوعي إلى 33% في العام 2021، بعد أن سجّلت 57% في العام 2020. وقد تكون جائحة كوفيد-19 العالمية قد أثّرت على عملية الإشراك، ولكن لا تتضمّن تقارير الاستعراض الوطني الطوعي بالضرورة هذا التفسير. ولوحظت أيضًا تراجعاً أخرى في ما يتعلّق بتقديم التقارير عن مشاورات تحديد الأولويات الوطنية (إذ سُجِّل انخفاض في نسبة البلدان التي قدّمت تقارير من 49% في العام 2020 إلى 31% في العام 2021)، وعن آثار كوفيد-19 على إشراك الجهات المعنية ذات الصلة، إذ قدّم 43% من البلدان هذه المعلومات في العام 2021، مقابل 53% في العام 2020.

2. لا تزال تقارير الاستعراض الوطني الطوعي متكتّمة حول تقلّص الحيز المدني على الصعيد العالمي وحول الهجمات المستمرة على المدافعين عن حقوق الإنسان والمدافعين عن البيئة، في حين تُبرز تقارير عدّة من المجتمع المدني كيف باتت هذه المسألة تشكّل مشكلة.

اعترف تقرير واحد فحسب من أصل 42 تقريرًا للاستعراض الوطني الطوعي المقدّمة في العام 2021 بعملية تقلّص الحيز المدني وعواقبه، بما في ذلك العوائق التي تحول دون حرية التعبير والمشاركة الديمقراطية، ولا سيما بالنسبة إلى النساء والفتيات. غير أنّ العديد من تقارير الظلّ و/أو تقارير تسليط الضوء و/أو التقارير الموازية التي أعدتها منظمات المجتمع المدني توضح كيف يتمّ إغلاق الحيز المدني في بلدانها، وتتضمّن معلومات عن الإجراءات الحكومية التي تعيق حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والوصول إلى المعلومات. وتُعتبر مشاركة الكثير من المعلومات حول هذا الموضوع عبر تقارير المجتمع المدني وعدم ذكرها في تقارير الاستعراض

الوطني الطوعي مسألة مقلقة للغاية. لذا، يوصى بالاعتراف بالتقارير التي يعدها المجتمع المدني ومنحها مكانة مهمة في عملية الاستعراض التي يجريها منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

3. أبلغ عدد أقل من البلدان عن إجراء تقييمات أساسية وتقييمات للفجوات واختيار الأولويات الوطنية ودمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات الوطنية واختيار الغايات والمؤشرات الوطنية لتوجيه عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لذا، يتعين على الجهات التي تقدّم التقارير بصورة متكررة الاستمرار في تقديم معلومات حول هذه المسائل والامتثال للمبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير التي وضعها الأمين العام.

لوحظ انخفاض آخر في العام 2021 في ما يتعلق بنسبة البلدان (52%) التي أشارت إلى أنها استرشدت في نهجها المتبع في تنفيذ خطة العام 2030 بتقييم أساسي أو تقييم للفجوات حول السياسات أو البيانات أو كليهما. وعلى الرغم من أنه قد تكون بعض البلدان قد قدّمت هذه المعلومات في تقارير سابقة للاستعراض الوطني الطوعي، يجب عليها أن تشير إلى التقييمات التي أُجريت مسبقاً لأغراض المقارنة وتتبع التقدّم بشكل مستمر. وأشار 91% تقريباً من البلدان التي قدمت تقاريرها في العام 2021 إلى اختيار أولوياتها الوطنية. ولا تزال هذه النسبة تُعتبر نسبة عالية، إلا أنها انخفضت مقارنة بالعام 2020 (عندما سجّلت نسبة البلدان 96% تقريباً). وكما في العامين الماضيين، دُكرت الأولويات المتعلقة بالنواتج الاجتماعية والاقتصادية بشكل أكبر، تليها الأولويات البيئية. ولا تزال الثقافة هي الأولوية الوطنية الأقل ذكراً. وبالمثل، أبلغت نسبة أقل من البلدان (93%) عن دمج أهداف التنمية المستدامة في سياساتها في العام 2021، على الرغم من بقاء الاتجاه إيجابياً. وقد سجّل انخفاض آخر في ما يتعلّق بتقديم التقارير عن اختيار الغايات والمؤشرات الوطنية، إذ قدّم 62% من البلدان هذه المعلومات في العام 2021 (مقابل 77% في العام 2020). لذا، يتعين على الجهات التي تقدّم التقارير بصورة متكررة تقديم معلومات حول هذه المسائل والامتثال للمبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير التي وضعها الأمين العام.

4. لوحظ تحسّن في اهتمام تقارير الاستعراض الوطني الطوعي للعام 2021 بالمبادئ التحويلية لخطة العام 2030 (أي حقوق الإنسان، والشمولية، وعدم إغفال أحد، والحدود الكوكبية، والمسؤولية بين الأجيال). غير أنّه لوحظ تراجع في ما يتعلّق بتقديم التقارير عن أهداف التنمية المستدامة.

كما في السنوات السابقة، تواصلت البلدان التي تقدّم التقارير الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة أكثر من الإشارة إلى خطة العام 2030 الأوسع نطاقاً وإلى مبادئها التحويلية. ومن بين هذه المبادئ، ركّزت تقارير الاستعراض الوطني الطوعي للعام 2021 بشكل رئيسي على مبدأ عدم إغفال أحد، في حين ازداد عدد البلدان التي تشير إلى النهج القائمة على حقوق الإنسان، والمسؤولية بين الأجيال، والحدود الكوكبية. ومن ناحية أخرى، شهدت الإشارة إلى مبدأ طبيعة خطة العام 2030 الشاملة بعض التراجع.

كما وانخفض تقديم التقارير عن جميع أهداف التنمية المستدامة والنهج المتكاملة لتنفيذ هذه الأهداف. ففي العام 2021، قيّمت 50% فحسب من تقارير الاستعراض الوطني الطوعي مجموعة أهداف التنمية المستدامة الكاملة، ما يمثّل انخفاضاً بالنسبة مقارنة بالعام 2020، عندما وصلت النسبة إلى 70%. وانخفضت الإشارة أيضاً إلى الروابط المناسبة بين الأهداف، إذ ذكر 40% من البلدان التي تقدّم التقارير في العام 2021 هذه الروابط، مقابل 51% في العام 2020. أما نسبة البلدان التي تولي اهتماماً متساوياً لأبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تقارير الاستعراض الوطني الطوعي الخاصة بها فقيمت نفسها تقريباً (50%) في العام 2021 (مقابل 49% في العام 2020). وبشكل عام، ظهر اتجاه مقلق في ما يتعلّق بتقديم التقارير عن أهداف التنمية المستدامة.

5. أظهر تقديم التقارير عن الروابط بين خطة العام 2030 والاتفاقات الدولية ذات الصلة نتائج متباينة، إذ أشارت معظم البلدان إلى الالتزامات المتعلقة بالمناخ، في حين ركزت بشكل محدود على الاتفاقات المتعلقة بتقديم المساعدة الدولية الفعالة. وقد كشفت تقارير استعراض وطني طوعي إضافية عن تحليل للسياسات المحلية والخارجية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، على الرغم من تركيز عدد أقل من البلدان على اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة كإطار توجيهي لتنفيذ خطة العام 2030.

يشير تقديم التقارير عن الروابط بين خطة العام 2030 والاتفاقات الدولية ذات الصلة إلى الاعتراف بأوجه التآزر بين خطة العام 2030 والالتزامات الأخرى ذات الصلة لتعزيز التنمية المستدامة. وكما حصل في السنوات السابقة، من المرجح أن تربط البلدان خطة العام 2030 باتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ولكن يبدو أن القليل منها يجد الصلة بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقديم المساعدة الدولية الفعالة. ومن ناحية أخرى، أشارت نسبة أعلى من البلدان إلى الإجراءات المتعلقة بكوفيد-19 على المستوى الدولي. ففي العام 2021، أشار 26٪ من البلدان التي تقدم التقارير إلى الالتزامات العالمية المتعلقة بالجائحة (مثل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة وكوفاكس والتحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع).

وكشفت المزيد من تقارير الاستعراض الوطني الطوعي عن تحليل للسياسات الداخلية والخارجية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي في العام 2021، ما يُعتبر مؤشرًا إيجابيًا. غير أنه ركز عدد أقل من البلدان على اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة كإطار توجيهي لتنفيذ خطة العام 2030 في العام 2021 (50٪ مقابل 60٪ في العام 2020).

6. ظهر اتجاه إيجابي في عملية تقديم التقارير عن مبدأ عدم إغفال أحد، مع تسجيل ارتفاع فيها في ما يتعلق بتحديد المجموعات التي أُغفلت وإدماج مبدأ عدم إغفال أحد في السياسات والخطط الوطنية وتحديد آثار كوفيد-19 على أكثر الفئات ضعفًا. غير أنه لا تزال التحديات من حيث توافر البيانات ومستوى التفاصيل وجودة المعلومات المقدمة حول مبدأ عدم إغفال أحد قائمة.

تستمر التقارير عن مبدأ عدم إغفال أحد في إظهار اتجاه تصاعدي ثابت، على الرغم من عدم تماثل مستوى التفاصيل وجودة المعلومات المقدمة. وشملت جميع البلدان التي قدمت تقارير في العام 2021 مبدأ عدم إغفال أحد في تقارير الاستعراض الوطني الطوعي الخاصة بها. ولكن على الرغم من هذا الاتجاه الإيجابي، تشير النتائج إلى أن بعض البلدان قد تعاملت مع هذه المسألة على أنها نشاط تُحدّد فيه خانة الاختيار. وفي هذه الحالة، تُعتبر المعلومات المقدمة غير كافية و/أو متباينة إلى حد ما في ضوء تقارير منظمات المجتمع المدني. وتُعدّ جودة المعلومات المقدمة، بما في ذلك توفّر البيانات والبرامج المخصّصة، ضرورية لعدم إغفال أحد (حقًا). ومقارنة بالسنوات السابقة، أشار عدد أقل من البلدان أن الجهود المبذولة من أجل عدم إغفال أحد تسترشد بالبيانات المتوفرة، مما يشير إلى أن العديد من البلدان لا تزال تواجه تحديات في الحصول على بيانات ذات جودة عالية من أجل عدم إغفال أحد.

وحددت جميع البلدان التي قدمت تقارير استعراض وطني طوعي كاملة في العام 2021 (41 بلدًا) المجموعات التي أُغفلت أو المعرضة لخطر الإغفال. ومن ضمن هذه المجموعات الأطفال والشباب (98٪) والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (95٪) والنساء و/أو الفتيات (95٪) وكبار السن (76٪). بالإضافة إلى ذلك، أبلغ عدد أكبر من البلدان عن دمج مبدأ عدم إغفال أحد في عملية وضع سياسات وخطط وطنية للتنمية المستدامة. وفي العام 2021، سلّط 81٪ من البلدان الضوء على ترسيخ مبدأ عدم إغفال أحد أو الجهود المبذولة لمعالجة عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي كجزء من خطط التنمية الشاملة. أما في ما يتعلق بكوفيد-19، فقدّمت نسبة أعلى من البلدان (86٪) معلومات عن آثار الجائحة المحدّدة من منظور مبدأ عدم إغفال أحد.

7. قَدّم عدد أكبر من البلدان تقارير عن مساهمات الجهات الفاعلة من غير الدول في تنفيذ خطة العام 2030، وظهر اتجاه إيجابي مستمر يتعلّق بالاعتراف بدور المجتمع المدني.

قَدّمت معظم البلدان (93%) في العام 2021 تقارير عن مساهمات الجهات الفاعلة من غير الدول، ما يمثّل زيادة في النسبة مقارنة بالعام 2020 (89%). ولوحظ أيضًا اتجاه إيجابي في عملية تقديم التقارير في ما يتعلّق بالشراكات حول القطاع الخاص (86% مقابل 75% في العام 2020 و53% في العام 2019) والأوساط الأكاديمية (67% مقابل 55% في العام 2020 و28% في العام 2019). ومن ناحية أخرى، سجّل انخفاض طفيف في تقديم التقارير عن دور البرلمانين كشركاء في التنفيذ (48% مقابل 53% في العام 2020)، وعن مشاركة الأطفال والشباب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (40% مقابل 45% في العام 2020). ولا يزال الاتجاه إيجابيًا في ما يتعلّق باعتراف البلدان بمساهمات المجتمع المدني في تقارير الاستعراض الوطني الطوعي الخاصة بها. ففي العام 2021، قَدّم 86% من البلدان هذه المعلومات (مقابل 79% في العام 2020، و68% في العام 2019، و65% في العام 2018، و56% في العام 2017). وتواصل البلدان الاعتراف بمجموعة واسعة من الأدوار التي يؤديها المجتمع المدني، على الرغم من تراجع تقديم التقارير عن بعض أنواع المساهمات، مثل أنشطة التوعية وتشكيل التحالفات وتقديم التوجيه و/أو وضع أدوات متعلّقة بتنفيذ خطة العام 2030.

8. تواصل البلدان تقديم المعلومات باستمرار حول معظم جوانب تنفيذ خطة العام 2030. غير أنّه لوحظ تراجع في أنشطة التوعية والميزنة.

واصلت تقارير الاستعراض الوطني الطوعي للعام 2021 الاتجاه التصاعدي الذي سجّل في السنوات السابقة حول تقديم التقارير عن جوانب تنفيذ خطة العام 2030 العديدة. فعلى سبيل المثال، تحسّن تقديم التقارير عن وسائل التنفيذ بالنسبة إلى المعلومات المتعلقة بالتحديات (98%) والتمويل العام الدولي (95%) وآثار كوفيد-19 (91%) والتكنولوجيا (90%) والقضايا المنهجية (88%) وتنمية القدرات (86%) والتجارة (74%) وأفضل الممارسات (69%) والدروس المستفادة (62%) والتعلم من الأقران (38%). كما ولوحظت زيادة أخرى في تقديم التقارير عن الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ اعترف 93% من البلدان بدور الجهات الفاعلة من غير الدول وأدرجت مساهماتها في عمليّة التنفيذ. ويُظهر تقديم التقارير عن الجهود المبذولة على المستوى المحلي (أو التوطين) نتيجة ثابتة (83%) ولكن ذكر عدد أكبر من البلدان الاستعراضات المحلية الطوعية، وهي الأدوات التي تمهد الطريق لهياكل مساءلة دون وطنية. وفي المقابل، شهد تقديم التقارير عن جوانب أخرى من التنفيذ تراجعًا، مثل في حالتي أنشطة التوعية والميزنة لتنفيذ خطة العام 2030، اللتين تعتبران جانبين مهمّين جدًّا للتنفيذ المستمر.

9. بدأ يظهر اتجاه تنازلي يتعلّق بالبلدان التي تقدّم معلومات عن توافر البيانات، فقد أبلغ عدد أقلّ من البلدان عن استخدام البيانات غير الرسمية لاستكمال المعلومات لتقارير الاستعراض الوطني الطوعي مقارنة بالسنوات السابقة. وبالمثل، قَدّم عدد أقلّ من البلدان تقارير عن عمليات المتابعة والاستعراض الوطنية والإقليمية والعالمية.

بدأ يظهر اتجاه تنازلي في ما يتعلّق بالبلدان التي تقدّم معلومات عن توافر البيانات (36% في العام 2021 مقابل 45% في العام 2020 و76% في العام 2019). وفي حين أنّ ازدياد عدد البلدان التي قَدّمت تقارير عن الجهود المبذولة لتحسين توافر البيانات (83% مقابل 64% في العام 2020) أمر مرحّب به، إلّا أنّ ذلك يُعتبر إشارة مقلقة بشكل خاص مع اقتراب البلدان من منتصف الطريق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لذلك، يجب أن تسترشد الجهود بفهم واضح للتقدم والعوائق والأدلة المتعلّقة بالإجراءات الناجعة. وقد أفادت نسبة أقلّ بقليل من البلدان أنّها استخدمت بيانات غير رسمية لإعداد تقارير الاستعراض الوطني الطوعي الخاصة بها (40%).

في العام 2021 مقابل 43% في العام 2020). وفي حين أنّ معظم البلدان (85%) قد قدّمت تقارير عن عمليات المتابعة والاستعراض على المستوى الوطني في العام 2019، يُظهر تقديم التقارير في العام 2021 أنّه على غرار العام 2020 (63%)، لم يوفر سوى ثلثي البلدان فحسب (62%) هذه المعلومات. ومن ناحية أخرى، قدّم عدد أكبر من البلدان معلومات عن الجهة المسؤولة عن إعداد التقارير (21% مقابل 2% في العام 2020) وعن الجهة التي تُقدّم إليها التقارير (17% مقابل 2% في العام 2020)، ما يمثل اتجاهًا إيجابيًا من حيث الشفافية والمساءلة. وفي حين أشار عدد أقل من البلدان إلى دور البرلمانين كشركاء في تحقيق خطة العام 2030، أشار عدد أكبر منها إلى الدور الذي أدّاه البرلمان في عمليات تقديم التقارير الوطنية مقارنة بالسنوات السابقة (26% في العام 2021 مقابل 11% في كل من العامين 2020 و2019 و4% في العام 2018)، ما يمثل اتجاهًا إيجابيًا في ما يتعلق بكيفية ضمان البلدان للمساءلة من خلال المسؤولين المنتخبين .

**10. سُجّل انخفاض في ما يتعلق بتقديم التقارير عن معظم مكونات المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير التي وضعها الأمين العام مقارنة بالسنوات السابقة. غير أنّه في ما يتعلق بالمجالات التي قدّمت البلدان تقارير عنها، شملت معظم هذه التقارير جميع المعلومات المطلوبة.**

أظهرت تقارير الاستعراض الوطني الطوعي للعام 2021 أنّ عملية تقديم التقارير عن معظم مكونات المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير التي وضعها الأمين العام قد انخفضت مقارنة بالعام السابق. وفي هذه الحالات، شهدت خمسة مكونات أدنى مستوى من الإدماج في السنوات الأربعة الماضية، وهي المقدمة، وضمان ملكية أهداف التنمية المستدامة، وإدماج خطة العام 2030 في الأطر الوطنية، والآليات المؤسسية، والخاتمة والخطوات المستقبلية. وليس من الواضح ما إذا تمّ إغفال بعض هذه المسائل أو استبعادها بسبب تقديم التقارير بشكل متكرّر. وعلى الرغم من المعلومات الواردة في تقارير الاستعراض الوطني الطوعي السابقة، لا يزال من المهمّ أن تقدّم البلدان آخر المستجدات حول جميع عناصر المبادئ التوجيهية.

ومن ناحية أخرى، وفي ما يتعلق بالمجالات التي قدّمت البلدان تقارير عنها، تضمنت معظم هذه التقارير جميع المعلومات المطلوبة، ما يُعتبر نتيجة إيجابية في ما يتعلق بالامتثال للشروط الواردة في المبادئ التوجيهية. غير أنّه في أكثر من ثلث الحالات (6 من 15 مكونًا)، تُظهر النسب أنّ البلدان بعيدة كل البعد عن التقيد بشكل تام بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير، ما يعني أنّ بعض البلدان ما زالت لا تركز بشكل كافٍ أو لم تقدّم معلومات مفصلة كافية. وبالإضافة إلى الدول الأعضاء، يجب أن تكون الجهات المعنية ذات الصلة الأخرى على دراية بالمبادئ التوجيهية التي وضعها الأمين العام وأن تدعو إلى الالتزام بها في إعداد تقارير الاستعراض الوطني الطوعي.

## الخاتمة

خلال عملية التعافي من جائحة كوفيد-19، يجب على الحكومة والجهات المعنية ذات الصلة من المجتمع العالمي مضاعفة جهودها لمعالجة الفجوات والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة العام 2030. وفي حين أنّ عددًا متزايدًا من البلدان سيعود إلى منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى لتقديم تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثاني والثالث وحتى الرابع الخاص به في العام 2022، تتوفّر فرصة لزيادة تعزيز تقديم التقارير - والاستفادة من التحليل المقارن مع البيانات من تقارير الاستعراض الوطني الطوعي السابقة - لكي يستمر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في التقدم.

لا يزال المنتدى السياسي الرفيع المستوى يشكّل مساحة مهمة لعروض الاستعراض الوطني الطوعي وتبادل الآراء. ولكن يجب أن توفر اجتماعات المنتدى في المستقبل فرصًا إضافية لتمثيل الجهات الفاعلة من غير الدول وإدراج التحليلات والتقارير الصادرة عن منظمات

المجتمع المدني والخبراء . فعند القيام بذلك، يمكن إنشاء روابط أفضل بين عمليات الرصد والمساءلة حول خطة العام 2030 على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

نأمل أن تشمل السنوات الثمانية المتبقية حتى العام 2030 مشاركة مجدية أكثر بين مختلف الجهات المعنية ذات الصلة، ليؤدي ذلك إلى تحقيق المزيد من جهودنا الجماعية نحو مستقبل مستدام لمجتمعاتنا وكوكبنا. وللإسهام في هذه العملية، يوفّر هذا التقرير وطبعاته السابقة تحليلاً معمّقا للبيانات وتوصيات مفصلة لكلّ عنصر من عناصر تنفيذ خطة العام 2030.